

منوعات

MEDIA

محمد منير

القاهرة - احمد عزب

تصدر وسم يحمل اسم الكاتب الصحفي، محمد منير، قائمة الأكثر تداولاً المصرية، فور انتشار خبر وفاته، أول من أمس، بعد أيام من إخلاء سبيله، متأثراً بإصابته بفيروس كورونا كما أكد هو في فيديو له بعد الإفراج عنه مباشرة، ما يرجح إصابته بالفيروس في

الفترة التي احتجز فيها، ودون فيه المغردون عن الراحل، وأثنوا على مواقفه، وهاجموا نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، واتهموه بالتسبب في وفاته. وكتب عبد الفتاح الصغير: «قد اختلف معك في الرأي، ولكني مستعد أن أدفع حياتي ثمناً لحقك في التعبير عن رأيك.. لسان حال الكاتب والصحافي #محمد_منير.. رحمت الله عليك.. قتلوك مع سبق الإصرار

والترصد. #مصر». ورثاه أحمد عبد العزيز: «لا أعرف صحافياً ولا إعلامياً، كالألحان للكلمات للنظام الانقلابي حتى أدمى وجهه، وهو في مصر غير الأستاذ محمد منير.. اللهم إن عبدك هذا قد وُفد إليك مريضاً مظلوماً، فاغفر له وارحمه، وأكرم نزلته، واجعل مثواه الفردوس الأعلى من الجنة، وأخلفه في أهله بخير.. آمين. #محمد_منير». وودعه «سلامة في خير»:

«وداعاً يا أشجع الرجال في زمن عز فيه الرجال ، وداعاً للقلم الذي لم ينكسر، طلبتها وثلتها، وداعاً يا شهيد القلم، وداعاً يا من قال كلمة حق لدى سلطان جائر #محمد_منير». وكتب حساب «غبغبارا»: «مات الصحافي المصري #محمد_منير على يد العصابة التي سخر لها قلمه يوماً ما حتى تمكنوا وأصبحوا #طغاة فقتلوه.. اللهم اغفر له وارحمه».

«داعش» يراوغ ويتحايل على «فيسبوك»

بعد سنوات من محاربتهم على الشبكة لحذف محتويات الدعاية الإرهابية، يراوغ تنظيم «داعش» ويتحايل عبر شبكة حسابات مزيفة على قوانين موقع «فيسبوك»، لإبقاء محتواه ونشره

للحزب العربي الجديد

أشارت دراسة جديدة لمعهد الحوار الاستراتيجي (ISD) إلى أن حسابات على منصة «فيسبوك» ذات صلة بتنظيم «داعش» لا تزال تراوغ وتستخدم طرقاً لعدم رصدتها على الشبكة. وتتضمن الأساليب مزج مواد الحسابات مع محتوى منصات أخبار حقيقية، واختراق حسابات على فيسبوك لنشر مقاطع فيديو تعليمية لتعليم آخرين كيفية عمل ذلك. واستطاع المعهد تتبع 288 حساباً على فيسبوك ذات صلة بشبكة معينة لتنظيم «داعش» على مدى ثلاثة أشهر. وتمكنت المجموعة التي تقف وراءها من استغلال ثغرات في أنظمة الإشراف الآلية واليدوية على فيسبوك، لتسجيل عشرات الآلاف من المشاهدات لموادهم. تمكن أحد المستخدمين في وسط الشبكة من إدارة نحو ثلث ملفات التعريف في «فيسبوك»، أي 90 حساباً، وكان يتناهى باحتفاظه بالحسابات ويصفها بغنائم الحرب، قائلاً: «إنهم يحذفون حساباً، وأستبدله بـ10 حسابات أخرى». وتحقق ذلك عن طريق تسجيل أرقام هواتف حقيقية في أميركا، والبحث عن حسابات فيسبوك متصلة بها. وفي حالة التطابق، يُطلب إرسال رمز إلى رقم الهاتف، على نحو يحجب استخدام صاحب الحساب الأصلي ويتيح استخدام ملف تعريف «فيسبوك» لنشر المحتوى.

«فيسبوك» علناً ووصفوها بأنها لا تفهم الطريقة التي يمكنها التعامل بها على المنصة. ولكن كيف وبعد كل هذه السنوات من ملاحظتهم على المنصة، يستطيع مؤيدو «داعش» المراوغة والاستمرار بنشر المحتوى؟ يوضح الباحثون أن مفتاح البقاء هو الطريقة التي تعلم بها مؤيدو «داعش» تعديل محتوهم للتهرب من الضوابط. وتشمل: تقسيم النص واستخدام علامات ترقيم غريبة للتهرب من أي أدوات تبحث

من الحسابات على «تويتر» أرسلت روابط لـ«حفلة مشاهدة جماعية» على «فيسبوك»، في إبريل/نيسان الماضي، كجزء من محاولة منسقة للسيطرة على مناطق نفوذ رقمية على الموقع الأزرق. وامتدت الشبكة لمنصات أخرى، بينها «تلغرام» و«واتساب» و«ساوند كلاود»، بالإضافة إلى مواقع خاصة بالتنظيم. وقال «فيسبوك» إنه جرت إزالة معظم هذه الحسابات. وأثناء إزالة الحسابات، سخر أعضاء الشبكة من

إضافة تقارير إخبارية أو آغان إلى فيديوهات تابعة لداعش



سخر مؤيدو داعش من شركة فيسبوك عند تجديد الحسابات (ياب أريينز/ جيتي)

كذلك عُثر على شبكات لمؤيدي «داعش» تهدف إلى «التامر وإعداد وشن غارات إلكترونية» على صفحات فيسبوك أخرى، بما في ذلك صفحات خاصة بالقادة العسكريين والسياسيين الأميركيين، حسبما نقلت «بي بي سي». وقال باحثو المعهد إنهم شاهدوا عملية نشر لحظية لتعليمات موجّهة لمتابعين بغية إغراق أقسام التعليقات في المواقع بمواد إرهابية. واستهدفت إحدى الهجمات التي شنتها الشبكة صفحة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، باستخدام حسابات مزيفة لإمبريكيين من أصول أفريقية، بالإضافة إلى وضع رسائل مرفقة بصور لهجمات 11 سبتمبر 2001 على صفحات وزارة الدفاع الأميركية وأكاديمية القوات الجوية. وأشار الباحثون إلى أن سلسلة

الخلافات الحزبية تهدد حرية الإعلام التونسي

تولاس - محمد معمرى

ازدادت المخاوف بداية هذا الأسبوع، من أن المكسب الأبرز ما بعد الثورة التونسية، أي هامش الحرية الكبير في الصحافة، بات في خطر، بسبب الخلافات السياسية والتجاذبات الكبرى بين الأطراف في البلاد. وجاء ذلك بعد أن برز للمسرح الخلاف بين رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخاخ والأحزاب الداعمة له، وهي «التيار الديمقراطي» و«حركة الشعب» وحزب «تحيا تونس»، وبين الأطراف التي تناهت بتغيير الحكومة أو إسقاطها، وهي حزب «حركة النهضة» وحزب «قلب تونس» و«أئتلاف الكرامة»، والوضع الحالي يعتبره الكثير من الإعلاميين «خطراً على حرية الإعلام»، خاصة بعد المبادرة التشريعية التي قدمها الائتلاف الأخير إلى لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية في البرلمان التونسي، وتمت المصادقة عليها في انتظار عرضها على الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب. تنص المبادرة على إلغاء التراخيص القانونية للقنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية، وبالتالي «الخوف من وجود محطات وقنوات منفصلة من كل الضوابط القانونية وتشريع للفوضى الإعلامية التي ستكون من أول ضحاياها حرية الإعلام»، كما «ستجعل وسائل الإعلام هذه تدخل في مربع المحاصصة الحزبية»، بحسب ما عرّ عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهايكا)، هشام السنوسي. الحكومة التونسية، ورداً على هذا المبادرة، قدمت مشروعاً للقانون السمعي البصري إلى البرلمان التونسي لدراسته ومنحه الأولوية على المبادرة التي



خلافات بين الفخاخ ومؤيديه والأطراف الداعية لإسقاط الحكومة (ياسين فايد/ الأناضول)

لعمل القطاع السمعي البصري الذي يشهد صعوبات كبرى من الناحية المالية والمضمنية، تجعل من عملية تمرير قانون السمعي البصري الذي اقترحه الحكومة التونسية «ضرورية» لضمان استقرار وقانونية المشهد الإعلامي المرئي والمسموع. فالقطاع يواجه صعوبات عدة، خاصة في الجانب الرسمي منه، حيث تعاني أكبر مؤسستين إعلاميتين وهما الإذاعة

قدمها ائتلاف الكرامة، وهو ما كان يمكن أن يكون عامل طماننة على حرية الإعلام لولا الخلافات التي ظهرت بين رئيس الحكومة والأحزاب الداعمة لمبادرة ائتلاف الكرامة، والتي تشكل ثقلًا مهماً في مجلس النواب التونسي، ما يجعل المشروع الذي قدمته الحكومة التونسية مهدداً بالسقوط أو تأجيل مناقشته ليبقى الحال على ما هو عليه، وهو ما يعتبر أيضاً تعطيلاً

قانون السمعي البصري مادة سجالية في تونس

يستطيع أحد الجرم بما لاته النهائية.

